مخيم شاتيلا

خريطة هوية المخيم:

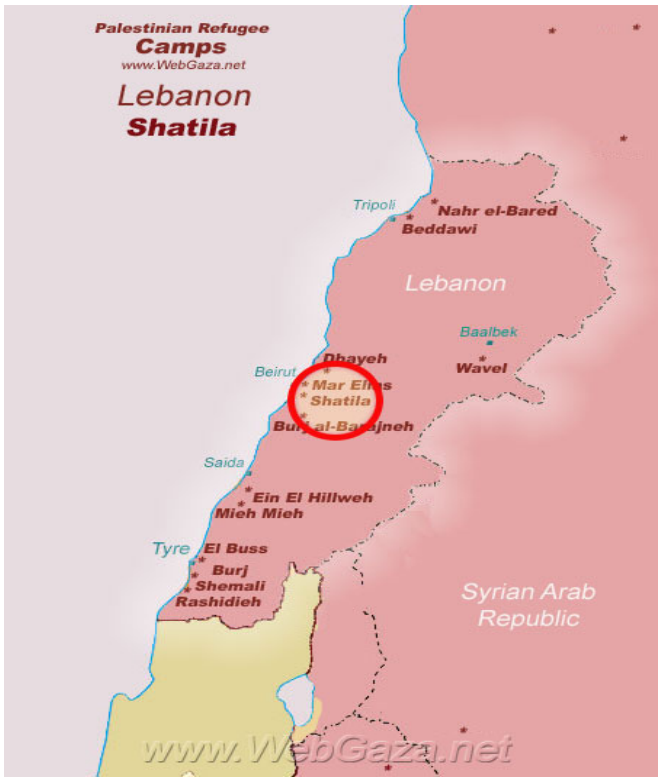

مخيم شاتيلا

تأسس مخيم شاتيلا عام 1949 على مساحة 0.068 كم²، وسجلت الأونروا في ديسمبر 2023 وجود 11,611 لاجئًا. يقع المخيم جنوب بيروت، أنشأه اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاستقبال المئات من اللاجئين القادمين من أمكا، مجد الكروم، وقرى منطقة الياجور شمال فلسطين بعد عام 1948.

تاريخ المخيم

يقع المخيم في شرق ملعب المدينة الرياضية في بلدية الغبيري، بيروت. دُمّر المخيم بشكل كبير خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وكان هدفًا متكررًا أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، مما أدى إلى دمار واسع للملاجئ والبنية التحتية. شهد المخيم وجواره في حي صبرا مذبحة بين 16 و18 سبتمبر 1982، راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين.

كان المخيم مكونًا في البداية من حوالي 500 وحدة سكنية، لكنه نما بشكل كبير منذ إنشائه، مع توسع عمودي غالبًا عبر بناء ملاجئ فوق ملاجئ قديمة بدون أساسات مناسبة. تُدار الأمن والحكم في المخيم بواسطة لجان شعبية وفصائل فلسطينية.

البيئة داخل المخيم

تعاني الملاجئ من الرطوبة وتسرب المياه وسوء التهوية، ما يؤدي إلى مشاكل صحية مثل الربو والحساسية وأمراض الجلد. أدى النمو السريع للسكان إلى ضغط كبير على البنية التحتية، وتظل مشكلة ملوحة المياه تحديًا رئيسيًا.

تشمل خدمات الصرف الصحي للأونروا جمع النفايات الصلبة، تنظيف الشوارع، مكافحة الحشرات والقوارض، وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي ومياه الأمطار. توسعت هذه الخدمات بعد الأزمة السورية وزيادة أعداد اللاجئين.

تمر أسلاك الكهرباء فوق مستوى الشارع إلى جانب شبكات المياه والإنترنت والاتصالات، ما يشكل خطرًا شديدًا أدى إلى وفيات نتيجة الصعق الكهربائي. لا تتحمل الأونروا مسؤولية توفير الكهرباء، حيث توفر شبكة الكهرباء الوطنية ساعات قليلة يوميًا، ويشغل مولدات خاصة بعض الكيانات. منذ 2021 ارتفع سعر الكهرباء بشكل كبير مع زيادة أسعار الوقود، ما جعلها باهظة التكلفة للبعض، ما دفع السكان لتغيير حياتهم اليومية مثل عدم تشغيل الثلاجات أو تقليل ساعات الكهرباء ليلاً. وقد جُددت مؤخرًا شبكات المياه والصرف الصحي، ما ساعد على حل مشكلة الفيضانات.

يُعد المخيم مكتظًا نسبيًا ويضم تركيبة سكانية معقدة، حيث استضاف تاريخيًا لاجئين سوريين إلى جانب اللاجئين الفلسطينيين. إن انخفاض تكاليف المعيشة وقرب المخيم من فرص العمل في بيروت يجعله مكانًا للسكن للعديد من الأشخاص. كما أدت الأزمة الاقتصادية في لبنان إلى تفاقم صعوبات سبل عيش اللاجئين، بما في ذلك قيود العمل، ما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر.

أدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالحماية. فالتوترات المتزايدة بسبب الوضع الاقتصادي أدت إلى تفاقم الحاجة إلى الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وزيادة النزاعات الأسرية والشخصية. ازدادت معدلات الجريمة، وتعاطي المخدرات، والسرقات نتيجة الفقر واليأس، فيما تظل العنف ضد النساء والأطفال مشكلة مستمرة، إلى جانب الزواج المبكر، التسرب المدرسي، عمل الأطفال، والإهمال الأسري.

تستجيب الأونروا لهذه التحديات عبر برامج لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الأطفال، إضافة إلى تقديم المساعدة القانونية والطوارئ النقدية، وتنفيذ حملات توعية ضد التحرش والتنمر وتعاطي المخدرات.

لا تصل العدالة الجنائية اللبنانية عادةً إلى داخل المخيم، مما يعرقل وصول السكان إلى العدالة، كما تحدث أحيانًا حوادث عنف مرتبطة بخلافات شخصية تتفاقم بسبب توفر الأسلحة، ما يزيد شعور السكان بعدم الأمان، خاصة ليلًا. تؤدي الظروف المعيشية الضيقة والبناء غير المنظم إلى قلق كبير بشأن الحماية، إذ تعاني العديد من الملاجئ من سوء التهوية وخطر الانهيار، وصعوبة وصول كبار السن وذوي الإعاقة. كما تزيد انقطاعات الكهرباء والإضاءة غير الكافية في الشوارع من تعرض النساء والأطفال للخطر ليلاً، ما يجبر السكان على تقليل تحركاتهم بعد الغروب.

أدى استمرار الأزمة السورية إلى وجود لاجئين سوريين ولاجئين فلسطينيين من سوريا في المخيم، ما زاد الضغط على البنية التحتية ورفع المنافسة على الموارد والعمل. يعيش العديد من هؤلاء اللاجئين بدون وضع قانوني منتظم، ما يعرضهم لمخاطر الاعتقال والترحيل ويحد من تنقلهم والوصول إلى الخدمات وفرص الكسب.

بعض أرقام الأونروا في المخيم:

- مكتب شؤون خدمات المخيم والمجتمع
- مركز صحي واحد يضم 10 موظفين صحيين
- مدرسة واحدة بها 678 طالبًا
- مكتب خدمات الإغاثة والاجتماعية

التوأمة

مخيم شاتيلا مرتبط بالتوأمة مع مدينة باغنولي Bagnolet (93170) في فرنسا.